تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها علي النمو الاقتصادي

للفترة:1999– 2014

د.زرواط فاطمة الزهراء
أستاذة محاضرة قسم أ ، جامعة مستغانم
أ. مناد محمد
ماستر أكاديمي في التقنيات الكمية المطبقة ، جامعة مستغانم

الملخص:

إن الجزائر وفي سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية طبقت عدة استراتيجيات تنموية متعددة تجسدت في شكل برامج تنموية وسياسات إصلاحية وذلك من اجل مواكبة حاجات المجتمع المتزايدة من جهة وتحسين الأداء الاقتصادي من جهة أخرى، حيث أن تطبيق هذه الاستراتيجيات لا يتم إلا عن طريق دمج مجموعة من الوسائل: بشرية، مادية، قانونية ومالية وتبقى الوسائل المالية الشرط المسبق لتفعيل باقي الوسائل خصوصا ما تعلق بإنشائها، صيانتها وتحريكها.

كما يعتبر النمو الاقتصادي من أسمى الأهداف الذي تسعى إليه الدولة جاهدة لتحقيقه عن طريق مجموعة من السياسات التنموية والبرامج المختلفة الآجال بغض النظر عن الأجواء والظروف التي صيغت ونفذت فيها هذه البرامج والقوانين، حيث أثرت عدة متغيرات ومؤشرات اقتصادية على هذه التنمية ومن أبرزها الإنفاق العام للدولة والذي يعتبر من أهم الأدوات الرئيسية لتدخل الدولة في الاقتصاد وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات تنموية ،التنمية الاقتصادية،النمو الاقتصادي،الإنفاق العام .

Résumé :

L'Algérie dans ses efforts pour parvenir à un développement économique mise en place plusieurs stratégies de développement incorporés sous la forme de programmes de développement et de réforme des politiques pour faire face aux besoins croissants de la communauté ,d'une part et l'amélioration des performances financiers et garder la condition

financière pour activer le reste des moyens pour .La croissance économique est l'objectif de l'état à travers , éventail de politique de développement des divers délais quelque soit ,l'atmosphère et les conditions qui ont été formulés et mise en œuvre dans ses programmes et de lois ,ou plusieurs variables et les indicateurs du développement économique y compris les dépenses publiques pour l'état qui est l'un des principaux outils d'intervention de l'état dans l'économie et la réalisation des objectifs économiques

Mots-Clés : Développement économique, Croissance économique, Dépenses publiques.

المقدمة:

في الوقت الذي تشهد فيه الدول المتقدمة مجموعة من التحولات والتغيرات على جميع الأصعدة السياسية، الاجتماعية، الثقافية، وخاصة الاقتصادية من خلال توجهها الى مزيد من التكامل الاقتصادي والاندماج السياسي والذي يأخذ عدة صور كالتكتل الإقليمي، قاري أو عالمي وذلك من أجل كسب المزيد من الأسواق لتصدير منتوجاتها من جهة والحصول على المواد الأولية والطاقية من جهة أخرى، لا تزال الدول النامية ومن بينها الجزائر تعمل جاهدة للخروج من دوامة التخلف الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

وفي ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع المتواصل لأسعار البترول منذ بداية الألفية الثالثة انتهجت الجزائر سياسات توسعية في الإنفاق العام من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014بهدف جلب موارد إضافية، وذلك بهدف تحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق تبرز لنا إشكالية الورقة البحثية كما يلي: **ما هي تأثيرات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2014؟**

وعليه نقترح تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام: يبرز القسم الأول مراحل تطور مفهوم الميزانية تبعا لدور الدولة، واستخلاص أهم أهداف ونتائج هذا الدور أما القسم الثاني فيتطرق إلى

تصنيف النفقات العامة في الجزائر، وأخيرا القسم الثالث يتضمن النمو الاقتصادي وبرامج التنمية المنتهجة في الجزائر من 1999 إلى 2014.

أولاً: مراحل تطور مفهوم الميزانية تبعا لدور الدولة.

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي يزداد من فترة لأخرى وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسساتية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومع مرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي وأنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار[1].

ترتبط الميزانية العامة ارتباطا وثيقا بدور الدولة، لذلك فالدولة بواسطة أدواتها المالية (الوسائل المالية) تسعى للتأثير في النشاط الاقتصادي ولو بصفة محدودة من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، وقد مر دور الدولة منذ 1850إلى غاية 1929 بالمرحلتين التاليتين:

أ- الدولة الحارسة (1850-1914):

دور الدولة في هذه المرحلة محدود ويتسم بالحياد اتجاه النشاط الاقتصادي فاقتصاديون مثل ادم سميث وريكاردو يؤمنون بمستوى أكبر للفعالية الاقتصادية حيث تكمن وظيفة الدولة في القيام بأعمال الأمن والحماية والعدالة والدفاع أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي، ولا مانع في إقامة بعض المشاريع العامة، هذا وقد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة الى أن حدثت مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ الاقتصاديون يشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية كما يدعي الكلاسيك2.

اذن للدولة دور تقليدي ولا يجب عليها التدخل في السوق، فحسب المفكرين الكلاسيك ميزانية الدولة يجب أن تكون متوازنة فالعجز أو الفائض غير مجديينالأول يؤدي إلى الاقتراض والثاني يعتبر اقتطاع غير مبرر بحاجة عمومية.

ب–الدولة المتدخلة 1929:

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أدى تطور النفقات بنسبة فائقة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحسين المستوى المعيشي وتحفيز الإنتاج.

وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي الإنجليزي كينز خلال الثلاثينات من القرن الماضي، ولقد جاءت أفكار كينز معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة الإتباع للخروج من الأزمة[3].

ويرتكز هذا التدخل على مباشرة الدولة لأنشطة مماثلة لتلك التي يقوم بها الخواص بهدف حماية الاقتصاد والمحافظة على القطاعات الإستراتيجية لإضافة إلى أن ميزانية الدولة لا تتقيد بالتوازن الحتمي عندما يتطلب الأمر توزيع الخلل القائم (تضخم–كساد)، كما تعتبر وسيلة فعالة لتحسين الأداء الاقتصادي.

لكن فيما بعد أدى تقهقر الدولة المتدخلة بما في ذلك انهيار المعسكر الاشتراكي وهيمنة منظور اللبرالية الجديد إلى تغير كمي ونوعي في دور الدولة وبرز ما يسمى بنظرية الدولة الضابطة[4].

1–الدولة الضابطة:

وهو ذلك النظام الذي تكون من خلاله الدولة غير محايدة ولا متدخلة في النشاط الاقتصادي، إنه شكل جديد فرضته تداعيات العولمة وفتح الأسواق، لذلك فالدولة لا تنسحب من السوق وإنما وجودها في السوق يكون للتنظيم، تقنين قواعد اللعبة، مراقبة المنافسة وحماية آليات السوق (لكي تبقى فاعلة).

2–وظائف الدولة الضابطة:

تبرز وظائف الدولة في هذه المرحلة من خلال السياسات التالية الذكر:

أ. سياسة توزيعية من خلال إعادة توزيع المداخيل بواسطة النفقة العمومية وخصوصا منظومة الدعم، وكذلك الأجور من خلال تحديد أسسها القاعدية وذلك بواسطة جملة من الأدوات الجباية كالتعريفات العمومية ومنظومة الضمان الاجتماعي.

ب. سياسة استثمارية من خلال انجاز الهياكل القاعدية الأساسية وتدعيم القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

ج. سياسة تمويلية من خلال القروض التي تمنحها الخزينة العمومية أو ضمان القروض.

أ-أهداف الدولة الضابطة:

عموما تعتبر الميزانية العامية الأداة المثلى التي تستعملها الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:

1-التوازن الاقتصادي العام:

ويتم ذلك بواسطة:

أ) دعم النمو وذلك عن طريق توظيف مكثف للنفقة العمومية دون زيادة في الإيرادات أي مع المحافظة على نفس مستوى الاقتطاع.

ب) التحكم في التضخم عن طريق امتصاص فائض الكتلة النقدية باستخدام الأدوات الضريبية.

ج) إعادة توزيع المداخيل من خلال الشبكة التوزيعية والتعديلات المدخلة عليها.

2-التوازن الاقتصادي القطاعي:

خلافا للتوازن الاقتصادي العام، فإن التوازن القطاعي يتسم بتركيز استخدام المالية العمومية وأدواتها لتمكين قطاع أو قطاعات معينة من الوصول إلى مستوى من الأداء والنمو عملا بمبدأ النمو المتكامل والمتوازن للاقتصاد الوطني.

عموما الأدوات المستعملة تتمثل فضلا عن الأطر التنظيمية في:

أ) التحفيز الجبائي من خلال إعفاءات دائمة أو مؤقتة.

ب) الدعم من خلال صناديق خاصة كصندوق دعم النشاط الفلاحي.

3-التوازن الجهوي:

تلجأ الدولة إلى تحقيق ذلك بعدة طرق وآليات:

أ)توجيه الاستثمارات العمومية وانجاز الهياكل القاعدية الممولة من طرف الميزانية العامة للدولة (نفقات التجهيز العمومي).

ب) تمويل كلي أو جزئي لاستثمارات المجموعات المحلية من خلال عدة شبكات (المخططات البلدية للتنمية، البرامج الخاصة)

ج) تقرير إعفاءات جبائية لفائدة الأنشطة التي تقبل التوطن في المناطق الواجب ترقيتها.

د) تمكين الأنشطة من آليات الدعم العمومي المقررة لفائدة المناطق الواجب ترقيتها، حيث خصصت الدولة من الجباية البترولية 3%للصندوق الخاص بتنمية ولايات الهضاب العليا[5]، و2% للصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب[6].

ب–نتائج دور الدولة الضابطة:

يؤدي انسحاب الدولة من ممارسة النشاط الاقتصادي إلى توجيه مجهودها ومقدراتها المالية نحو الوظيفة الأصلية للدولة وتحسين نوعية الخدمة العمومية. بمعنى أن التقلص في حجم التدخل يتبع بتحسن في نوعية التدخل، وبالتالي إلى:

أ)توجيه الاعتمادات العمومية نحو الوظائف الكبرى (الصحة، التربية والتكوين).

ب) تحسين وعصرنة المنظومة الإدارية حتى تتمكن من القيام بوظائف الضبط والمراقبة.

ج) حماية الفئات الاجتماعية ضعيفة الدخل من الآثار السلبية لاقتصاد السوق (الشبكة الاجتماعية، منظومة التضامن والحماية الاجتماعية).

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أبرزهم "آدم سميث" وكتابه الشهير سنة 1776 "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، و" روبرت مالتوس" سنة 1798 في نظريته حول السكان وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

ثانياً: النفقات العامة:

أ–تعريف النفقات العامة:

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي

تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني[7].

النفقات العمومية هي النفقات التي تؤديها الهيئات العمومية في إطار ميزانياتها السنوية ومخططاتها التنموية
لتغطية حاجياتها الإدارية طبقا للتشريع والتراتيب السارية[8].

ب–تصنيف النفقات العامة في الجزائر

لقد صنف قانون المالية الجزائري النفقات العامة حسب المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

ب–1) نفقات التسيير.

تمثل نفقات التسيير جزءا هاما من النفقات العامة سواء كان تلك من ناحية الحصة المالية التي بها هذه النفقة أو الدور الفعال لها من حيث تسيير الهياكل الإدارية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية إلا أن أثرها غالبا ما يكون غير مباشر.

أ–تعريف نفقات التسيير:

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات[9].

إن هذه النفقات حتى وإن كانت لا تهدف إلى خلق استثمارات بصفة مباشرة فإنها تؤدي الى تسيير محكم للمصالح العمومية والإدارية الدولة، وبالتالي تؤدي هذه الأخيرة دورا مهما في تحقيق المنفعة العامة.

ب–أقسام نفقات التسيير:

تنص المادة 24 من القانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، على أن نفقات التسيير تنقسم إلى أربعة أبواب[10]:

1) أعباء الدين العام والنفقات المحسوبة من الإيرادات:

يشمل على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العام إضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع على خمسة أجزاء هي:

أ-دين قابل للاستهلاك.

ب-الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة).

ج-الدين الخارجي.

د-ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف المؤسسات العامة).

هـ-نفقات محسومة من الإيرادات العامة (تعويضات على منتجات مختلفة).

2) تخصيصات السلطات العامة:

تمثل نفقات تسيير السلطات العامة السياسية مثل البرلمان بغرفتيه، المجلس الدستوري.... الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

3) النفقات الخاصة بالوسائل لدى المصالح:

تشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، وتضم ما يلي:

مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، إعانات التسيير، فقات مختلفة.

4) التدخلات العمومية:

تتعلق بنفقات التحويل التي بدورها تنقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).

النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).

النشاط الاقتصادي.

- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- إسهامات اجتماعية (إعانات الدولة في مختلف صناديق المعاشات).

إن كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول – **ب**–الملحق بقانون المالية بالشكل التالي:

–النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات،ويحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء، وفصل حسب طبيعة كل نفقة.

– النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة في أسفل الجدول – **رقم 1**– بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة كما هو مبين في الجدول – **رقم 1**– التالي:

الجدول رقم (1): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية.	9.422.733.000
مصالح الوزير الأول.	2.712.507.000
وزارةالدفا الوطني.	955.926.000.000
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية.	540.708.651.000
وزارة الشؤون الخارجية.	30.617.909.000
وزار العدل.	72.365.637.000
وزارة المالية..	87.551.455.000
وزارة الطاقةو المناجم.	41.050.228.000
وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار..	4.452.530.000
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.	233.232.749.000
وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.	24.260.117.000
وزارة المجاهدين.	241.274.980.000
وزارة الموارد المائية.	38.922.265.000
وزارة النقل.	13.148.714.000
وزارة الأشغال العمومية..	19.405.864.000
وزارة السكن و العمران و المدينة.	19.449.647.000

وزارة التهيئة العمرانية و البيئة.	2.405.141.000
وزارة الاتصال.	18.630.359.000
وزارة التربية الوطنية.	696.810.413.000
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.	270.742.002.000
وزا الثقافة.	25.233.155.000
وزارة التكوين و التعليم المهني.	49.491.196.000
وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.	135.822.044.000
وزارة التجارة.	23.801.125.000
وزارة العلاقات مع البرلمان.	277.547.000
وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي.	274.291.555.000
وزارة الصحة و السكان وإصلاح المستشفيات.	365.946.753.000
وزارةالشباب والرياضة..	36.791.134.000
وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.	3.680.186.000
وزارة السياحة و الصناعة التقليدية.	3.007.737.000
وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية.	2.323.410.000
المجموع الفرعي..	**4.243.755.743.0**
التكاليف المشتركة..	470.696.623.000
المجموع العام.	**4.714.452.366.0**

المصدر: قانون رقم 13-08 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية، عدد68 ص46.

ب- 2) نفقات التجهيز:

أ-تعريف نفقات التجهيز:

هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الإنتاج الوطني والإجمالي وبالتالي ازدياد نمو ثروة البلاد[11]، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية[12].

وبأكثر تفصيل هي عبارة عن الاعتمادات المفتوحة في الميزانية العامة، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، حيث أن هذه الاعتمادات تمثل الحد الأعلى الذي لا يمكن تجاوزه أثناء صرف هذه النفقة وتسجل نفقات التجهيز العمومي ونفقات الاستثمار والنفقات برأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج والتنفيذ باعتمادات الدفع.

ب–اقسام نفقات التجهيز:

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي والذي يسمح بإعطاء رؤية أكثر وضوحا لنشاط الدولة الاستثماري وتظهر في الجدول – ج–الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من القانون رقم 84–17، تدون نفقات التجهيز على وفق ما يلي[13]:

1) العناوين:

تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي:

– الاستثمارات التي تنفذ من قبل الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى الجماعات العمومية.

– إعانات الاستثمارات الممنوحة من قبل الدولة وتتمثل في النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي مثل حسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد.

– النفقات الأخرى برأس المال، وهي خاصة بالبرنامج التكميلي للولايات وكذلك احتياطي النفقات غير المتوقعة.

2) القطاعات:

أما فيما يخص القطاعات فتجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات): المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

3) الفصول والمواد:

أما بالنسبة للفصول والمواد فتقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، بحيث تكون أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل برامج الاستثمار، حيث نجد أن كل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة، كأن نأخذ العملية رقم2423فهي تشمل على :

القطاع 2.....الصناعات التحويلية.

القطاع الفرعي 24.....التجهيزات .

الفصل 242.....الصلب.

المادة 2423.....التحويلات الأولية للمواد.

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات

الوحدة (بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	219.301.600	236.615.100
دعم الحصول على السكن	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)		661.368.310
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	130.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	285.000.000	160.000.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

المصدر: قانون رقم 13-08 مؤرخ في 30 ديسمبر سنة2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، الجريدة الرسمية، عدد68، ص47.

ثالثاً: النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

1- النمو الاقتصادي:

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس النمو الاقتصادي، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها نرغب في تحديد وقياس قيمة هذا المتغير.

وعلى هذا الأساس، يعرفه فيليب بيرو: "هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي"[14].

أما كوسوف فيقول: "أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي"[15].

ويؤكد بونيه: "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة"[16].

2- التنمية الاقتصادية:

أما التنمية الاقتصادية فهي التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، ويقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، وينطبق هذا المفهوم على الدول المتخلفة[17].

إن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن مع زيادة معدلات النمو وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي[18].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج بأن النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية للناتج القومي.

ويبرز لنا من هذا التعريف والتعاريف السابقة الأخرى أن النمو الاقتصادي هو:

- متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام.
- متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي، ولهذا ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي ا الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي.

برامج التنمية الاقتصادية المطبقة في الجزائر 2001-2014.

عرفت الجزائر أوضاعا اقتصادية صعبة خلال فترة التسعينات من القرن الـ20، بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 ودخولها في دوامة أزمة أمنية مع بداية التسعينيات وما صاحبها من حالة إيقاف للمدفوعات، مما أدى بالجزائر إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، واستمرت إلى غاية نهاية فترة التسعينات، أين عرفت الجزائر تحسن في المؤشرات الاقتصادية قياسا بما كانت عليه في الفترة السابقة، ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى زيادة مداخيل الدولة وتحول في السياسة الاقتصادية للجزائر إلى سياسة إنفاق عام توسعية بالأساس.

مفهوم برامج التنمية الاقتصادية.

عموما يمكن إعطاء مفهوم شامل لبرنامج التنمية الاقتصادي كما يلي[19]:

" هو عبارة عن مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها خلال فترة زمنية محددة وعبر استعمال الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وذلك للخروج بالاقتصاد الوطني من حالة التخلف والركود إلى حالة النمو المستدام الذي يشمل جميع القطاعات والذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية"

انطلاقا من هذا المفهوم فإن أي برنامج تنمية اقتصادي يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

- الأهداف التي تسعى البرامج لتحقيقها.
- الوسائل التي تتخذ لتحقيق هذه الأهداف.
- المدة اللازمة لإنجاز وتحقيق هذه الأهداف.

برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2014

تميزت الفترة ما قبل 2001 على العموم بتحقق متوسط معدل نمو قارب 3.3%، وهو معدل نمو متواضع ولا يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد نظرا للمستوى المرتفع الذي بلغته البطالة، ومع مطلع سنة 2000 وما صاحبها من ارتفاع أسعار البترول مما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف وهذا ما سمح بالجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية

جديدة ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، خاصة وأن كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط على الأقل على المدى المتوسط، وكان نتاجا التوجه إلى سياسة إنفاق توسعية وتجلى ذلك من خلال إقرار كل من "مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" خلال الفترة 2001-2004 و"البرنامج التكميلي لدعم النمو" خلال الفترة 2005-2009، وكذا "برنامج التنمية الخماسي " أو ما اصطلح أيضا على تسميته "ببرنامج توطيد النمو" 2010-2014.

أ) مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 بغلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار[20] وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على الفترة الزمنية 2001-2004 بنسب متفاوتة.

أ-1) المضمون:

وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والموارد البشرية، إضافة الى مجموعة من الإصلاحات انتهجتها الدولة تزامنا مع هذا البرنامج، كما قسم هذا البرنامج إلى أربع قطاعات رئيسية كبرى وكل قطاع يتكون من مجموعة من القطاعات الفرعية والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (3): المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي حسب القطاعات.

الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع (نسب)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40%
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8%
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.5	22.5	12.0	65.4	12.4%
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6%
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة2001، ص87.

أ-2) أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي:

يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيق ثلاثة أهداف نهائية وهي:

1. الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
2. خلق مناصب عمل والحد من البطالة.
3. دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عبر أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف السالفة الذكر وهي:

- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد.
- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل.

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

ومن خلال هذا الجدول السابق يتجلى لنا أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية استحوذ على النصيب الأكبر من مشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 40.1% من القيمة الإجمالية، ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2 مليار دج أي ما نسبته 12.4% ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6% من القيمة الإجمالية.

وخلال تلك الفترة التي أقر تنفيذ المخطط، جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات بما يقارب 205.4 مليار دج ثم سنة 2002 بما يقارب 185.9 مليار دج ثم سنتي 2003 و2004 بما يقارب 113.9 مليار دج و20.5 مليار دج على التوالي كما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (1): المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

.

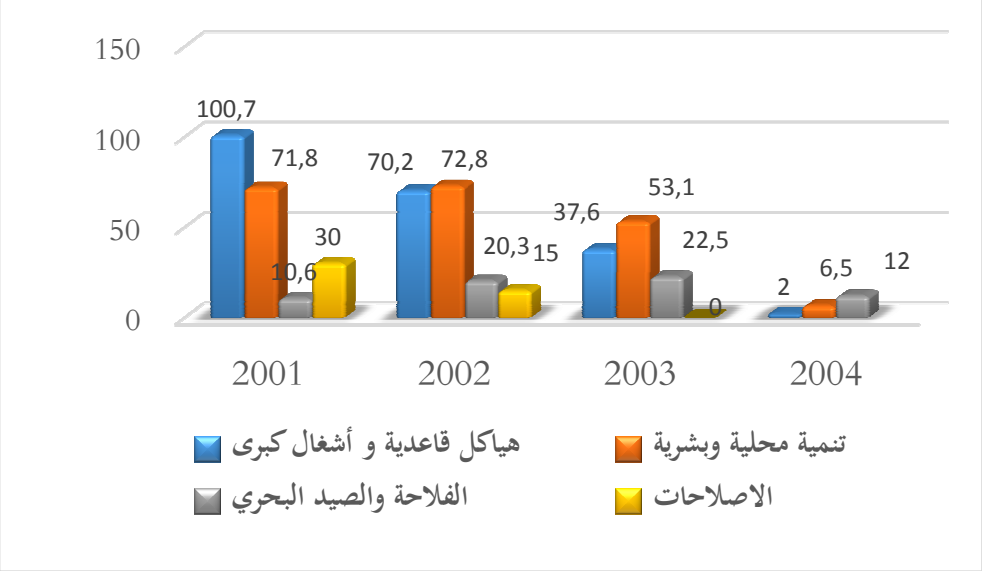

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات الجدول السابق.

ب) البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005– 2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر من جراء ارتفاع أسعار النفط، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

ب–1) المضمون: يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوقا في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005-2009.

الوحدة: مليار دج

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

Source: world Bank, opcit, p2.

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور أساسية يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (5): البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

الوحدة: مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	%1.1
المجموع	**4202.7**	**%100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول،2005، ص2.

الشكل رقم (2): النسب المئوية لكل قطاع حسب برنامج دعم النمو

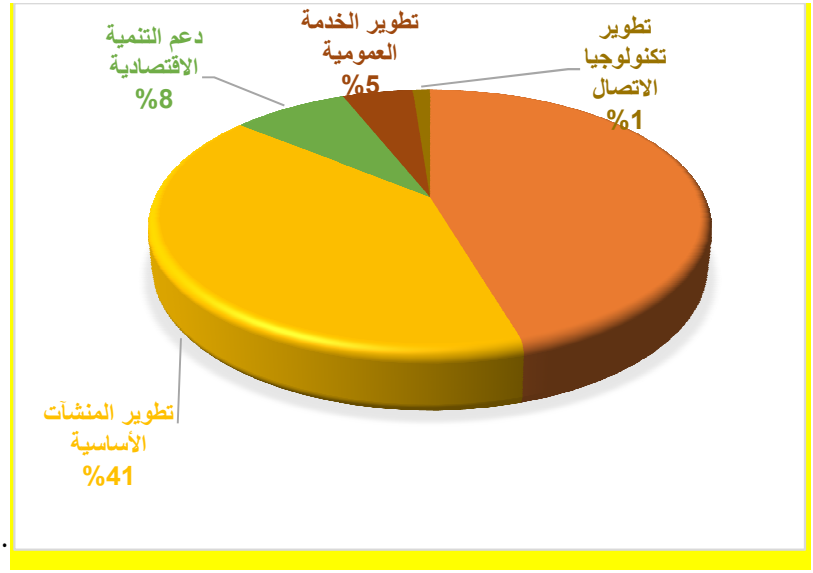

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم (5).

ب–2) أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

لقد تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسين وهما: تحسن الظروف المعيشية من خلال توفير السكن وتدعيم قطاع التربية الوطنية والتعليم المهني وتأهيل المرافق الصحية الرياضية والثقافية اما المحور الثاني يتمثل في تطوير المنشات الأساسية: قطاع النقل الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم وذلك من اجل دعم الاستثمار والتنمية الاقتصادية.

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة في إطار ثورة تجسد رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

- ✓ تحسين ظروف معيشة السكان
- ✓ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
- ✓ دعم التنمية الاقتصادية
- ✓ تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
- ✓ رفع معدلات النمو الاقتصادي.

ج) برنامج التنمية الخماسي: 2010–2014.

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية اعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات مدعما الانعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2010 على قدر الموارد المتاحة انذاك للفترة الممتدة من 2004–2009 .وبذلك بلغت تكلفته 17500 مليار دينار جزائري.

ج–1) المضمون:يستلزم برنامج للاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2010–2014

من النفقات 2121 4 مليار دينار جزائري أو ما يعادل286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين هما:

- ➢ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه ب مبلغ 9700 مليار دينار جزائري،ما يعادل 130مليار دولار.
- ➢ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري مايعادل156مليارد‌ولار .

لقدتم تقسيم المخصصات المالية لهذا البرنامج وفق خمسة مجالات كمايلي:

الجدول رقم(6): برنامج التنمية الخماسي:2010-2014.

الوحدة: مليار دج

القطاع	المبلغ	النسبة %
التنمية البشرية	9386.6	53.637%
الخدمة العمومية	379	2.165%
المنشآت القاعدية	6447	36.84%
الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية	1037.4	5.928%
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	250	1.428%
المجموع	**17500**	**100%**

المصدر:من اعداد الباحثين انطلاقا من معطيات مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.

الشكل رقم (3) النسب المئوية لكل قطاع حسب برنامج التنمية الخماسي.

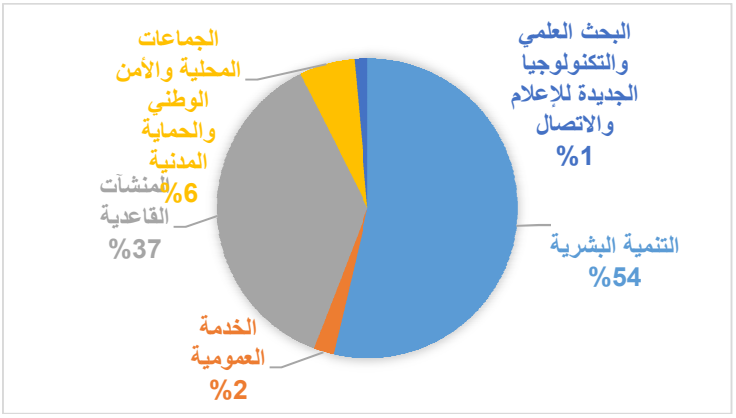

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم (6).

ج-2) أهداف البرنامج الخماسي للتنمية:

يخصص هذا البرامج أكثر من50% من مواردها لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال ت تحسين التعليم في مختلف أطواره،التكفل الطبي للسكان والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية،كماتم الاهتمام الشؤون الدينية،التضامن ا لوطني أيضا بقطاعات الشبيبة و الرياضة، الثقافة و الاتصال والمجاهدين.

خصص برنامج النمو الاقتصادي مايقارب 40% من مواردها لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية،كما ركز على ضرورة دعم التنمية الفلاحية والريفية،ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تخصيص ما يزيد عن 1500 مليار دج، فيما يتعلق بالتنمية ا لصناعية فقد خصصت الدولةأكثر من1000مليار دج من القروض البنكية الميسرة من انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث لمؤسسات العمومية.

على صعيد آخر يخصص البرنامج مبلغ 250 ملياردج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال في مجالا الشغل خصصت الجزائر 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمراجعة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني إنشاء المؤسسات ا لصغيرة وتمويل للآليات إنشاء مناصب شغل جديدة.

دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية وفي المرافق العمومية.

رابعًا: آثار البرامج الاقتصادية المنتهجة على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

لمعرفة أثار البرامج الاقتصادية سالفة الذكر على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي قمنا بتجميع المعطيات المتعلقة بمعدلات كل من: النمو، البطالة، التضخم خلال الفترة الممتدة من 1999إلى غاية 2014.

الجدول رقم (7): معدلات النمو، البطالة، التضخم في الجزائر من 1999 إلى 2014.

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	3.200	3.800	3.000	5.600	7.200	4.300	5.900	1.684	3.373	2.360	1.632	3.616	2.828	3.301	2.704	4.337
معدل البطالة	29.293	29.496	27.306	25.664	23.716	17.656	15.265	12.512	13.793	11.333	10.167	9.961	9.971	11.000	9.829	9.387
معدل التضخم	2.600	0.300	4.200	1.430	4.259	3.972	1.382	2.315	3.674	4.855	5.743	3.913	4.522	8.890	3.225	4.000

المصدر: www.imf.org ،المعطيات إلى غاية 2014/04/08.

الشكل رقم (4): منحنى بياني يوضح تطور معدلات النمو، البطالة، التضخم في الجزائر من 1999 إلى 2014

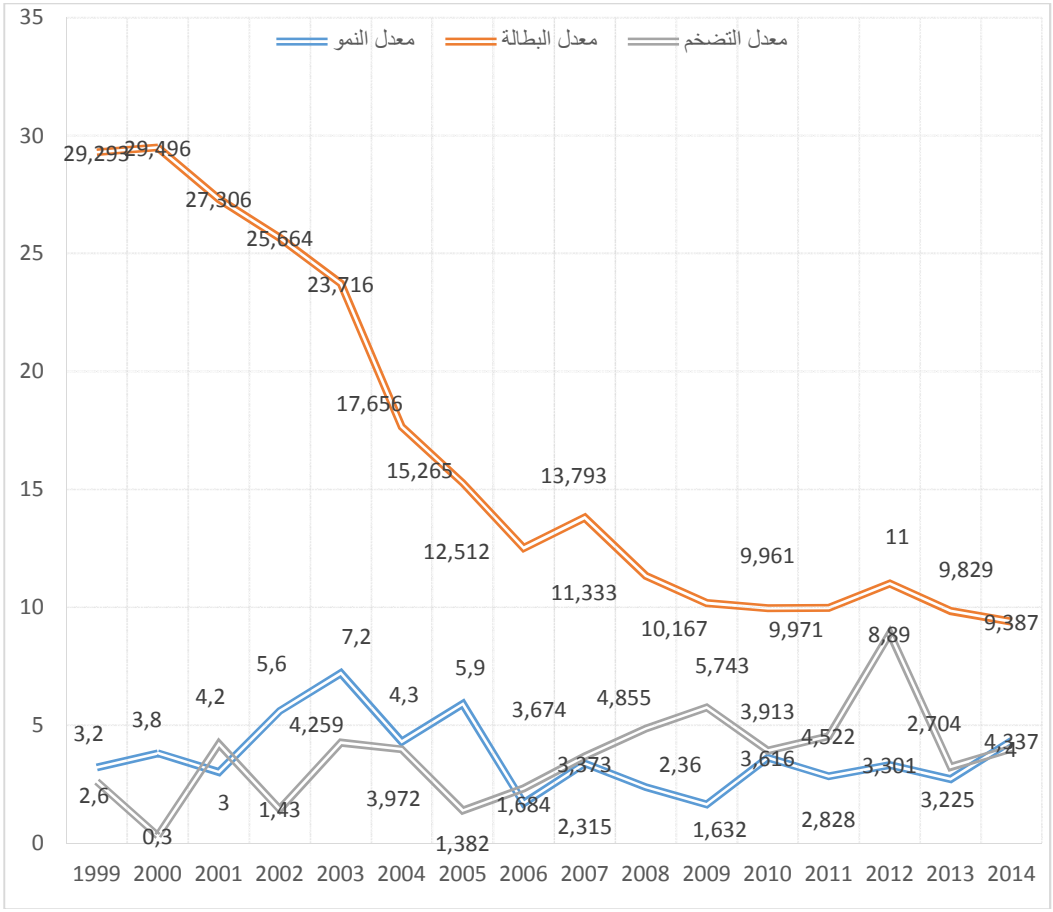

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الجدول رقم (7).

قراءة تحليلية للمعطيات:

لقد ظهر جليا أنه من خلال تطبيق البرامج الاقتصادية سالفة الذكر تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية أبرزها انخفاض معدلات البطالة إلى 9.387% سنة 2014 بعدما كانت تقدر بـ 29.293% سنة 1999 ويرجع ذلك إلى وتيرة الطلب المتسارعة على اليد العاملة في بعض القطاعات خاصة البناء والأشغال العمومية وانتهاج الجزائر سياسة كمية ونوعية في التوظيف العمومي من أجل تحسين الخدمة العمومية.

أما فيما يخص معدلات التضخم، قدرت بـ3.465%خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي، لترتفع إلى 3.593%خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو لترتفع مجددا إلى 4.910% في فترة تطبيق برنامج التنمية الخماسي، حيث لاحظنا ارتفاعا ملحوظا سنة 2012 حين بلغ معدل التضخم 8.890%وهو معدل لم يشهده الاقتصاد الجزائري منذ 1996.

يفسر هذا الارتفاع في معدلات التضخم بسياسة الانفاق التوسعية التي عرفتها الدولة كالزيادة في الأجور.

اما فيما يخص معدل النمو فقد عرف تذبذبا واضحا في الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2014 حيث تراوح ما بين 1.632 %كأدنى مستوى له سنة 2009 و5.9%كأعلى مستوى له سنة 2005، كما نعتبر سنة 2003 استثنائية أين بلغ فيها معدل النمو 7.2%والتي تفسر بالارتفاع الملحوظ لمداخيل الجزائر من المحروقات حيث بلغت نسبة النمو في هذا القطاع 8.1%.

إن معدلات النمو المحققة خلال الفترة 2001-2014 تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة حجم النفقات التي رصدتها الدولة، إذ نلاحظ أنه وبالرغم من الزيادة إن لم نقل مضاعفة حجم الأرصدة المالية الموجهة لكل قطاع من أجل تحريك عجلة النمو لم تجن الجزائر على نمو أكثر من 5%لا يحقق الأهداف المرجوة من تنفيذ تلك البرامج (الوصول إلى معدل5%أو7%)، بل ولا يختلف عن تلك المحققة سنوات التسعينات.

الخاتمة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا، إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه، بقدر ما يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها، وتعتبر سياسة الانفاق العام والسياسة الجبائية الشكلين الرئيسيين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وهو يبرز كسمة غالبة في اقتصاديات دول العالم بحكم أنه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

وتعتبر سياسة الانفاق الحكومي من أحد أبرز وسائل السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله.

فيما يخص الجانب النظري لهذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج والاستنتاجات جاءت كما يلي:

1- تطور دور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

2- لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، دون الجزم المطلق بحد معين يتوقف عليه هذا التدخل.

3- تتجلى أهمية سياسة الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونها أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد، سواء بما تعلق بالاستهلاك أو الإنتاج، إضافة إلى كونها عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من البطالة، أما من الناحية الاجتماعية فإن الانفاق العام في شكل تحويلات حكومية وإعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في توزيع الدخل.

4- يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في دول نامية مثل الجزائر، أين يصعب الحصول على الاحصائيات والبيانات بدقة.

5- غياب الرشادة في الانفاق العام، حيث أنه مساهمة سياسة الانفاق العام التوسعية في الجزائر 1999-2014 في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر حيث أنه

بالرغم لتخصيص الجزائر أكثر من 420 مليار دولار خلال 16 سنة من أجل معدلات للنمو لا يتجاوز 5% أمر يطرح الكثير من الاستفهام، في حين خصصت أوروبا مجتمعة 30 مليار دولار للإنقاذ اليونان من الإفلاس.

أما بالنسبة للتوصيات والمقترحات فهي كالآتي:

أ- ترشيد الانفاق العام من خلال الاستناد إلى دراسات نوعية وتقنية في إعداد الميزانية العامة (جانب النفقات العامة)، وتفعيل دور أجهزة الرقابة المالية.

ب-وضع استراتيجية اقتصادية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها الواقعين الاقتصادي والاجتماعي.

ج- الاعتماد في مثل هذه الدراسات على المعطيات المتعلقة بقانون ضبط الميزانية لأنه يوفر الإحصائيات الحقيقية لما تم إنجازه فعليا مقارنة بالتقديرات.

هـ- الاعتماد على سياسة طويلة المدى تقوم على انتقاء المشاريع ذات الفعالية والقيمة المالية المثلى قصد تجنيب الدولة تبعات الارتفاع المفرط في الإنفاق.

الهوامش:

1- حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة،1998، ص98.

2- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع،1994 ،ص85.

3- سامي خليل، مرجع سابق، ص90.

4- علي بساعد، دروس ومحاضرات في المالية العمومية، المدرسة الوطنية للضرائب، 2012-2013.

5- مرسوم تنفيذي رقم 06-486 مؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2006، يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 116-302الذي عنوانه " الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا"، الجريدة الرسمية، العدد 84، المادة 04، ص37.

6- مرسوم تنفيذي رقم 06-485 مؤرخ في 23 ديسمبر سنة2006، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم089-302 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، مرجع نفسه، المادة 03، ص36.

7- دراوسي مسعود، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر، 08 ماي 2005، ص341.

8- الطاهر زروق، تنفيذ النفقات العمومية، موقع المفيد في المالية العمومية http://moufid.jimdo.com،

تم الاطلاع يوم 03 مارس 2014.

9- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص347.

10- القانون رقم 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، المادة 24، ص06.

11- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص32.

12- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص345.

13- القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، المادة 35، ص07.

14- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص39.

15- المرجع نفسه، ص40.

16- المرجع نفسه، ص41.

17- المرجع نفسه، ص40.

18- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص12.

19- بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة شلف،2004-2005، ص13.

20 - World Bank: a public expenditure review, report n° 36270, vol. 1, 2007.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة،1998.

2- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع،1994.

3- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ط 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

4- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001.

5- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

ب- رسائل جامعية، محاضرات:

1- بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة شلف،2004.

2- دراوسي مسعود، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة الجزائر، 08 ماي2005.

3- علي بساعد، دروس ومحاضرات في المالية العمومية، المدرسة الوطنية للضرائب2012-2013.

ج- قوانين، مراسيم، تعليمات، جرائد رسمية:

1- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984يتعلق بقوانين المالية.

2- مرسوم تنفيذي رقم 06-486 مؤرخ في 23 ديسمبر سنة 2006، يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 116-302 الذي عنوانه " الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا".

3- مرسوم تنفيذي رقم 06-485 مؤرخ في 23 ديسمبر سنة2006، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم089-302 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب".

4- بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم 24 ماي2010.

المراجع باللغة الأجنبية:

World Bank: a public expenditure review, report n° 36270, vol 1, 2007.

د- المواقع الالكترونية:

1- http://moufid.jimdo.com

2- www.imf.org